

Distr.
GENERAL

A/50/65
17 January 1995
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

الجمعية العامة



الدورة الخمسون

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة

الشرق الأوسط

نزع السلاح العام الكامل

تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط

النص النهائي لمعاهدة بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة
النووية في أفريقيا

رسالة مؤرخة ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ موجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أبلغكم طيه نص بلاغ الناطق بلسان وزارة الخارجية، الصادر في عاصمة الجزائر في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ عقب إيداع صكوك انضمام الجزائر إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بصورة متزامنة، لدى الدول الوديعة للمعاهدة المذكورة (انظر المرفق).

وسأكون ممتنًا لو عملتم على تعميم نص الرسالة ومرافقها بصفتها وثيقة رسمية للجمعية العامة في إطار البنود المعروفة "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط" و "نزع السلاح العام الكامل" و "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط" و "النص النهائي لمعاهدة بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا".

(توقيع) رمضان العمammera

الممثل الدائم

مرفق

بلاغ أصدرته وزارة خارجية الجزائر في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥

قامت الجزائر اليوم، ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، بإيداع صكوك الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وذلك بصورة متزامنة، في لندن وموسكو وواشنطن، عواصم البلدان الوديعة لتلك المعاهدة.

إن الجزائر تؤكد بهذا الانضمام، الذي يندرج في إطار سياسة متسقة إزاء مجموع مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار، التزامها دون أي لبس بتأييد استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية وعزمها علىمواصلة تقديم مساهمتها في العملية المتعددة الأطراف لنزع السلاح العام والكامل.

والجزائر، إذ تقوم بذلك، تظل مقتنة بضرورة أن تنضم جميع الدول إلى معاهدة عدم الانتشار وأن تخضع منشآتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وهي تظل كذلك على يقين من أن الالتزامات التي تترتب على المعاهدة في مجال الضمانات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية وفي ميدان نقل التكنولوجيات ستتبلور قريبا جدا في شكل تدابير ملموسة من شأنها أن تعطي مغزى للطابع العالمي الضروري للمعاهدة.

تلك هي الروح التي ستحرص الجزائر بها على العمل، لدى انعقاد مؤتمر الاستعراض والتنقيح المقبل لمعاهدة عدم الانتشار، وبصفتها الجديدة كدولة طرف، على أن تصبح هذه المعاهدة وسيلة فعالة لتعزيز الأمن الجماعي والتعاون الدولي.
